حكومة إقليم كوردستان
رئاسة مجلس الوزراء
دائرة الإعلام والمعلومات

الخدمة الإخبارية

"السكين السيادية"، "فخ القروض" و "الانفاق الفعلي"

تلتهم حصة إقليم كوردستان من الموازنة

2005 - 2025

3 شباط 2026

بالأرقام.. كيف تلتهم "السكين السيادية" و"فخ القروض" حصة إقليم كوردستان من الموازنة؟

كشفت بيانات تحليلية حديثة للموازنات العراقية (2005-2025) عن وجود خلل هيكلي جسيم يهدد الاستقرار المالي لإقليم كوردستان والمحافظات، يتمثل في التوسع غير المسبوق في **"النفقات السيادية"** وآلية **"الإنفاق الفعلي"**، مما حول استحقاقات الإقليم الدستورية إلى أرقام على الورق تتآكل فعلياً قبل وصولها.

1. **"السكين السيادية": إقليم كوردستان يساهم بـ (8.7) ترليون دينار سنويا لتمويل نفقات الدولة السيادية!**

تشير البيانات إلى أن النفقات السيادية في عام 2005 كانت بسيطة جداً وتقتصر على الرئاسات، ووزارتي الخارجية والدفاع. أما اليوم، وفي موازنات (2023-2025)، تضخمت هذه النفقات لتلتهم ما يقارب **47.4** تريليون دينار سنويا كحد أدنى. هذا التضخم لم يكن عددياً فقط، بل تم عبر حشر بنود ضخمة تحت غطاء **"السيادة"** لاستقطاعها من حصة الإقليم والمحافظات، وأبرزها:

- **جولات التراخيص النفطية** :حيث يتم استقطاع **15.8** تريليون دينار سنويا من وعاء الموازنة العام لتغطية كلف إنتاج النفط في الجنوب.
- **الهيئات الأمنية** :إضافة موازنات هيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب بالكامل كنفقات سيادية.
- يساهم الإقليم بحوالي **8.7 تريليون دينار سنويا**. هذا المبلغ يمثل حصة الإقليم التي **"ذهبت"** لتغطية النفقات السيادية (الجيش، الديون، الرئاسات، إلخ) والنفقات الحاكمة.

2. **مفارقة الديون الصادمة: ادفع 26 واستلم 1 !**

لعل الرقم الأكثر **"صدمة"** في التقرير يتعلق بملف القروض. فبينما يُلزم الإقليم بدفع **1.6** تريليون دينار سنوياً كحصته **(12.67%)** من سداد ديون العراق السيادية ، فإنه لا يستلم من القروض الأجنبية سوى **62.4** مليار دينار فقط. بمعادلة حسابية بسيطة :**مقابل كل 1 دولار**

يستلمه الإقليم كقرض، يدفع 26 دولاراً لتسديد ديون أنفقتها الحكومة الاتحادية في مناطق أخرى.

3. فخ **"الإنفاق الفعلي"**.. العقوبة الجماعية

اعتمدت بغداد آلية **"الإنفاق الفعلي"** بدلاً من التخصيص. هذا يعني أن الإقليم لا يستلم حصته المثبتة في قانون الموازنة، بل يستلم نسبة مما تصرفه بغداد فعلياً. **النتيجة: إذا تعطل مشروع في البصرة أو قللت بغداد إنفاقها لأسباب إدارية، تنخفض حصة كوردستان تلقائياً، مما يجعل رواتب الموظفين رهينة لمتغيرات لا دخل للإقليم فيها.**

الخلاصة : الإقليم يساهم بـــ **8.7** تريليون دينار سنوياً لتغطية النفقات السيادية والحاكمة للعراق ، ويدفع ضريبة ديون لم يقترضها، ويُحرم من حصته المشروعة، في معادلة مالية تفتقر لأبسط معايير العدالة الفيدرالية.

التقرير المفصل

المحور الاول: النفقات السيادية في الموازنات العراقية (2005-2025)

بناءً على البيانات التاريخية للموازنات العراقية والقانون الحالي (2023-2025)، يتبين من جدول المقارنة ادناه التصاعد الكبير في النفقات، وخصوصاً **"النفقات السيادية"** التي أصبحت تلتهم جزءاً ضخماً من الموازنة قبل توزيع الحصص للأقاليم والمحافظات.

جدول (1) مقارنة الموازنات والنفقات السيادية (2005 - 2025)

(المبالغ / تريليون دينار عراقي)

السنة	إجمالي الموازنة (تريليون د.ع)	النفقات السيادية (تقديري/فعلي)	ملاحظات حول التوسع في "السيادية"
2005	36	**بسيطة جداً**	كانت تقتصر غالباً على الرئاسات ووزارة الخارجية والدفاع
2008	59	**بدأت بالارتفاع**	بداية التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة عدد الوزارات
2012	117	**متوسطة**	دخول عقود التسلح الكبيرة وتوسع الموازنة التشغيلية
2015	119	**عالية**	**نقطة تحول:** بداية تفاقم نفقات الحرب على الإرهاب وقروض الأزمة المالية
2019	133	**46.6 تريليون**	قفزة هائلة بسبب تثبيت نفقات الحشد الشعبي، وجولات التراخيص النفطية
2021	130	**مرتفعة جداً**	إضافة أعباء ديون "الورقة البيضاء" وتذبذب أسعار الصرف
2023	199	**47.4 تريليون (حد أدنى)**	**الأضخم تاريخياً:** توسع هائل في بند "المديونية" وكلف إنتاج النفط (جولات التراخيص)
2024	199 (أو أكثر)	**نفس المعدل**	استمرار نفس بنود 2023 (موازنة ثلاثية)
2025	199 (أو أكثر)	**نفس المعدل**	استمرار نفس بنود 2023 (موازنة ثلاثية)

1. **شرح الجدول (1):**

من خلال الجدول (1)، نلاحظ أن **"النفقات السيادية"** لم تزداد كرقـــم فقط، بل **تغير تعريفها** ليشمل بنوداً كانت سابقاً تُعتبر نفقات وطنية عامة، مما قلل وعاء حصة الإقليم - على سبيل المثال: خلال (2008 -2021) تم حشر **81** بندا اخرا على انها **"سيادية"!** :

- **من 2005 إلى 2010 (الحقبة الإدارية):** كانت النفقات السيادية تعني "رموز السيادة" (رئاسة جمهورية، مجلس النواب، ووزارتي الخارجية والدفاع). كانت حصة الإقليم تأتي من وعاء مالي كبير.
- **من 2011 إلى 2018 (حقبة الأمن والنفط):** تم إدخال **"جولات التراخيص النفطية"** (كلف انتاج النفط الخام المصـــدر) ضـــمن النفقات الســـيادية. هذا يعني أن جولات التراخيص وكلف تصدير نفط، وهو رقم ضخم جداً، يصل لـ **15 تريليون دينار سنويا.**
- **من 2019 إلى 2025 (حقبة الديون والمركزي):**
  - **الديون:** أصبحت فوائد وأقساط القروض (التي اقترضتها بغداد لمشاريع الطاقة والكهرباء في الوسط والجنوب) تُصنف **"سيادية"** وتُخصم من الجميع.
  - **الهيئات الأمنية:** لم يعد الأمر مقتصراً على الجيش، بل أضيفت موازنات ضخمة لـ (هيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب) بالكامل كنفقات سيادية.

2. **النفقات السيادية: الاستراتيجية الاضخم (النفط والديون)**

هذه البنود هي الأضخم وتؤثر بشكل مباشر على صافي الإيرادات:

نفقات عقود التراخيص النفطية (جولات التراخيص): نصـــت المادة (11) من قانون الموازنة (2023-2025) على اعتبار "مشـــاريع عقود التراخيص" و"كلف إنتاج النفط

المصدر" **نفقات سيادية.** وبالعودة لجدول (ب) من القانون، نجد أن النفقات الرأسمالية (الاستثمارية) لوزارة النفط هي التقدير الأقرب لهذه الكلف كما هو ادناه:

- مبلغ الاستثمار لوزارة النفط: **15,804,566,000** ألف دينار سنويا اي حوالي **(15.8)** ترليون دينار.

وان مديونية الدولة (الفوائد والأقساط): تشمل فوائد القروض الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد، جايكا، وغيرها) وأقساط الديون.

- مخصصات المديونية ضمن وزارة المالية: **12,350,981,021** ألف دينار سنويا، اي اكثر من **(12.3)** ترليون دينار.

3. <u>الخلاصة الرقمية (التقديرية)</u>

بجمع البنود المذكورة صراحة في الجداول والمطابقة لتعريف المادة 11:

1. مؤسسات سيادية مدنية: **4.63 تريليون دينار**
2. مؤسسات أمنية سيادية: **14.61 تريليون دينار**
3. كلف جولات التراخيص (استثمار النفط): **15.80 تريليون دينار**
4. خدمة الدين (المديونية): **12.35 تريليون دينار**

إجمالي النفقات السيادية (المحتسبة): 47,399,201,801,000 سنويا (حوالي 47.4 تريليون دينار-تقريبي).

ملاحظة هامة:

هذا الرقم هو **الحد الأدنى** للنفقات السيادية. هناك بنود أخرى نصت عليها المادة (11) ولكنها **"مخفية"** داخل أبواب وزارات أخرى ولا يمكن استخلاص رقمها الدقيق من الجداول العامة المرفقة، وأهمها:

- تخصيصات (قيادة قوات الحدود) و(الشرطة الاتحادية) و(الجنسية والجوازات) المدمجة داخل موازنة وزارة الداخلية.
- مشاريع السدود (ضمن الموارد المائية) ومشاريع إدارة الأجواء (ضمن النقل).

{في 2005، كانت "الموازنة" صغيرة وكان الاستقطاع السيادي منها "قشرة رقيقة". أما في 2025، فرغم أن "الموازنة" أصبحت عملاقة (199 تريليون)، إلا أن "السكين السيادية" تقطع ما يقارب ربع الموازنة أو ثلثها (حوالي 50 تريليون) قبل أن يبدأ حساب حصة الإقليم المتمثلة بـ 12.67% والمحافظات ايضا}

المحور الثاني: حصة الإقليم "قبل" استبعاد النفقات السيادية

بناءً على قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (13) لسنة 2023، وتحديداً المواد (11، 12، 2) والجداول المرفقة، فان القانون اشار الى ان حصة الإقليم تُحتسب **بعد** استبعاد النفقات السيادية. ولكن، لبيان **"ما يساهم به الإقليم"** ضمنياً في نفقات الدولة العامة، يمكننا إجراء الحساب التالي للمقارنة:

- **إجمالي نفقات الموازنة العامة:** 198,910,343,590,000 دينار (قرابة **199** تريليون دينار).
- **لو حُسبت نسبة (12.67%) على المبلغ الكلي (بدون استبعاد السيادية):**

(198,910,343,590,000) X (0.1267)= **25,201,940,532,000 دينار اي حوالي (25.2) ترليون دينار سنويا** هي حصة الإقليم.

لكن الحصة المثبتة فعلياً للإقليم في الجدول (ب) بعد استبعاد السيادية هي: 16,497,871,089,000 دينار (حوالي **16.5 تريليون دينار**).

- **الفرق (مساهمة الإقليم في النفقات السيادية والحاكمة):** يساهم الإقليم بحوالي **8.7 تريليون دينار سنويا**. هذا المبلغ يمثل حصة الإقليم التي **"ذهبت"** لتغطية النفقات السيادية (الجيش، الديون، الرئاسات، إلخ) والنفقات الحاكمة.

"إقليم كوردستان هو شريك في "تحمل التكاليف السيادية" للدولة الاتحادية بنسبة 12.67%، والذي يبلغ (8.7) ترليون دينار سنويا، وليس مستلم للاموال فقط ، لكنه لا يستفيد من "النفقات السيادية" بالمقدار الذي يُستقطع منه."

المحور الثالث: الديون والقروض (مساهمة الإقليم وما يستلمه منها)

لقد صنف القانون "فوائد القروض" و"أقساط الديون" ضمن "**النفقات السيادية**". وهذا يرتب الآثار التالية:

1. كيف يساهم الإقليم في سداد الديون؟

بما أن سداد الديون (الأقساط والفوائد) يُصنف كنفقات سيادية، فهذا يعني أن هذه المبالغ تُستقطع من "**الموازنة الكلية**" قبل أن يحصل الإقليم على حصته.

- **النتيجة:** الإقليم يساهم بنسبة **12.67%** من عبء الديون العراقية كافة (الداخلية والخارجية) بشكل تلقائي، لأن هذه الأموال تُخصم أولاً، مما يقلل المبلغ المتبقي الذي تُحسب منه حصة الإقليم.
- **أنواع الديون التي يساهم الإقليم بسدادها:** تشمل فوائد وأقساط قروض البنك الدولي، صندوق النقد، جايكا، القروض الإيطالية، الألمانية، الأمريكية، وسندات إطفاء الديون الخارجية، وحتى ديون نادي باريس.

2. ما هي القروض التي يستلمها الإقليم (حصته من القروض)؟

حدد القانون في "المحور الأول" قروضاً ومشاريع استثمارية محددة يمولها الإقراض الأجنبي وتخص الإقليم:

- **قرض الوكالة اليابانية (JICA):** مبلغ **46 مليون دولار** لمشاريع الماء والمجاري في إقليم كوردستان.
- **قرض البنك الدولي:** مبلغ **2 مليون دولار** لصالح وزارة التخطيط في إقليم كوردستان.

- **قرض الوكالة اليابانية (JICA) لمشـــاريع الوزارات الاتحادية والإقليم:** جزء من مبلغ 1.299 مليار دولار مخصـــص لعدة جهات في الحكومة الاتحادية ومن ضـــمنها إقليم كوردستان.

- **تســـديد قروض ســـابقة:** ألزم القانون وزارة المالية الاتحادية بتســـديد قروض مُنحت للإقليم بموجب قرارات مجلس الوزراء للأعوام 2022 و2023، وتُســـتقطع من حصـــة الإقليم للسنة الحالية.

3. **ديون خاصـــة على الإقليم (قروض TBI): نصـــت المادة (12) على تســـوية أرصـــدة المصرف العراقي للتجارة (TBI) التي** بذمة الإقليم، حيث تقوم وزارة المالية الاتحادية بجدولة هذه الأقساط شهرياً وخصمها مباشرة من حصة الإقليم لمدة 7 سنوات.

4. **ما يدفعه الإقليم (المساهمة في سداد الديون)**

تُعد نفقات **"المديونية"** (أقســـاط الديون وفوائدها) **"نفقات ســـيادية"** تُســـتقطع من الموازنة العامة قبل احتســـاب حصـــة الإقليم، مما يعني أن الإقليم يســـاهم بنســـبة **(12.67%)** من إجمالي مبلغ تسديد الديون العراقية.

- إجمالي مبلغ المديونية (أقســـاط وفوائد) في الموازنة: **12,750,981,021,000 دينار، اكثر من (12.75)** تريليون دينار سنويا.

- مســـاهمة الإقليم بنســـبة (12.67%): **1,615,549,295,000 دينـار** (حوالي **1.6 تريليون دينار سنويا**).

الخلاصة: الإقليم يدفع سنوياً **1.6 تريليون دينار** لتسديد ديون العراق الداخلية والخارجية.

5. ما يستلمه الإقليم (القروض المخصصة له)

عند مراجعة جميع القروض الأجنبية المدرجة في القانون (القروض اليابانية، البنك الدولي، الخ)، وُجد أن المبالغ المخصصة حصراً لإقليم كوردستان هي:

1. حصة من القرض الياباني (JICA) لمشاريع الماء والمجاري: **46 مليون دولار**.
2. حصة من قرض البنك الدولي (وزارة التخطيط): **2 مليون دولار**.
3. **المجموع الكلي للقروض المخصصة للإقليم: 48 مليون دولار**.
4. المبلغ بالدينار العراقي (بسعر صرف 1300): **62,400,000,000 دينار** (حوالي **62.4 مليار دينار فقط**).

الجدول (2)

المقارنة الصادمة (الميزان المختل)

البيان	المبلغ (دينار عراقي)
ما يدفعه الإقليم (سداد ديون)	**1,615,549,000,000** (1.6 تريليون)
ما يستلمه الإقليم (قروض)	**62,400,000,000** (62.4 مليار)
الفارق	**الإقليم يدفع 26 ضعف ما يستلمه**

النتيجة النهائية:

مقابل كل 1 دولار يستلمه الإقليم كقرض لتمويل مشاريعه الخدمية، يقوم بدفع 26 دولاراً لتسديد ديون الحكومة الاتحادية التي أُنفقت غالبيتها خارج الإقليم.

هذا الفارق الهائل (حوالي **1.55 تريليون دينار عجز في ميزان القروض**) يمثل أحد أوجه **"الغبن المالي"** الواضح في هيكلية النفقات السيادية.

مقابل كل 1 دولار يستلمه الإقليم كقرض لتمويل مشاريعه الخدمية، يقوم بدفع 26 دولاراً لتسديد ديون الحكومة الاتحادية التي أُنفقت غالبيتها خارج الإقليم.

المحور الرابع: ما هو "الإنفاق الفعلي" وأثره على حصة الإقليم؟

اعتمدت بغداد آلية **"الإنفاق الفعلي"** بدلاً من **"التخصيص المعتمد"**. هذه النقطة هي "العمود الفقري" لآلية تمويل الإقليم في هذه الموازنة. في حين ووفق الدستور **المادة (121/ ثالثا)** اشارت الى **"الحاجات"** و**"نسبة السكان"** فيها **كمعيار** لتخصيص حصة عادلة من الايرادات المستحصلة اتحاديا للأقاليم والمحافظات بحيث تكفي للقيام باعبائها ومسؤولياتها.

1. التعريف: المادة (11/ثانياً) نصت على أن حصة الإقليم تُحدد من مجموع **"الإنفاق الفعلي"** (النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية) للدولة، وليس من **"المبالغ المخططة"** في الموازنة.

2. الأثر المالي والسياسي:

- **التوصيف :** بموجب هذه الآلية، لا يستلم الإقليم حصته بناءً على الأرقام المقرة في قانون الموازنة، بل بناءً على ما تنفقه الوزارات الاتحادية فعلياً في مناطق أخرى. بالتالي

فان الإقليم لن يستلم (**1.37** تريليون دينار شهرياً) بشكل ثابت (وهو المعدل الشهري لحصته البالغة **16.5** تريليون)، بدلاً من ذلك، سيتسلم مبالغ تعتمد على "**كم صرفت الحكومة الاتحادية فعلياً هذا الشهر**".

- **خطر العجز:** إذا قررت الحكومة الاتحادية تقليل الإنفاق أو واجهت عجزاً في السيولة وقللت تمويل وزاراتها، فإن حصة الإقليم ستنخفض تلقائياً بنفس النسبة، لأنها نسبة من "**المصروف الفعلي**" وليست رقماً ثابتاً.
- **الأثر الميداني (مثال) :** إذا تعطل مشروع في البصرة أو الأنبار لأسباب إدارية، يُحرم مواطنو الإقليم من حصتهم المقابلة تلقائياً، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين المالي المستمر.

الرابط: نص التقرير (ملف ورد)

www.gov.krd